



# The International Treaty

ON PLANT GENETIC RESOURCES FOR FOOD AND AGRICULTURE



A

|  |
|--|
| البند 4 من جدول الأعمال المؤقت           |
| الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي            |
| بالي، إندونيسيا، 14-18 مارس/آذار 2011    |
| تقرير رئيس الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي |

## ملاحظة من الأمين

- (1) انتخب الجهاز الرئاسي، في دورته الثالثة، السيدة *Cosima Hufler* (النمسا) كرئيسة للدورة الحالية للجهاز الرئاسي، وفقا للمادة 2 من اللائحة الداخلية للجهاز الرئاسي<sup>1</sup>.
- (2) وتقدم الرئيسة في هذه الوثيقة، لدواعي العلم، معلومات عن أهم التطورات التي تؤثر في المعاهدة الدولية منذ انعقاد الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي، وعن بعض الإجراءات المتخذة بمقتضى القرارات الصادرة عن الجهاز الرئاسي.
- (3) ويُطلب من الجهاز الرئاسي الأخذ علما بتقرير الرئيسة.

<sup>1</sup> المادة 2-1 ينتخب الجهاز الرئاسي رئيسا ونائبا رئيس واحد من كل إقليم من أقاليم منظمة الأغذية والزراعة بخلاف إقليم الرئيس (ويشار إليهم فيما يلي مجتمعين باسم "هيئة المكتب" وبالإضافة إلى ذلك مقرر/ من بين المندوبين والمناوبين والخبراء والمستشارين (ويشار إليهم فيما يلي باسم "الممثلين") من الأطراف المتعاقدة.

المادة 2-3 يرأس الرئيس جميع دورات الجهاز الرئاسي، ويباشر أيضا ما قد يلزم من وظائف أخرى لتيسير عمل الجهاز الرئاسي.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:

<http://www.planttreaty.org>

---

**بيان المحتويات**

---

| <i>الفقرات</i> |  |
|----------------|--|
| 6 - 1          | أولاً- المقدمة   |
| 10 - 7         | ثانياً- تنفيذ برنامج العمل   |
| 14 - 11        | ثالثاً- تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة  |
| 15             | رابعاً- تنفيذ النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها |
| 16             | خامساً- العلاقة مع اتفاقية التنوع البيولوجي                                      |
| 18 - 17        | سادساً- الخلاصة  |

## أولاً - المقدمة

1- انتخب الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية) مكتبه بمقتضى لائحته الداخلية في ختام أعمال الدورة الثالثة التي انعقدت في تونس العاصمة (1-5 يونيو/حزيران 2009). ويتألف المكتب من بصفتي الرئيس (السيدة Cosima Hufler، من النمسا عن إقليم أوروبا)، إلى جانب نواب الرئيس السيد محمد الخراط (من تونس عن إقليم أفريقيا)، والسيد Mohd Shukor Nordin (من ماليزيا عن إقليم آسيا)، والسيد Gustavo de Brito Freire Pacheco (من البرازيل عن إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، والسيد Javad Mozafari Hashjin (من إيران عن إقليم الشرق الأدنى)، والسيد Marco Valicenti (من كندا عن إقليم أمريكا الشمالية) والسيدة Fiona Bartlett (من أستراليا عن إقليم غرب المحيط الهادئ).

2- وخلال فترة ما بين الدورات، تمت الاستعاضة عن السيد نور الدين، والسيد Pacheco والسيدة Bartlett بالسيد Azman Mohd Saad والسيدة Maria Cecília B. Cavalcante Vieira والسيد Travis Powers، على التوالي، الذين واصلوا أداء الواجبات المنوطة بهم كأعضاء في المكتب.

3- وأود أن أستهل تقريرتي بتوجيه الشكر إلى جميع الزملاء السابقين والحاليين من أعضاء المكتب لما تحلّوا به من روح تعاون جيدة خلال هذه الفترة، وهو ما جعل عملنا تجربة ممتعة وفعّالة. وأود أيضا أن أشكر الأمين التنفيذي، السيد Shakeel Bhatti، وجميع أعضاء فريقه على دعمهم المستمر خلال هذه الفترة واستعدادهم لتسهيل أنشطة المكتب.

4- وتتمثل مهام المكتب على النحو المبين في المادة 2-2 من النظام الداخلي للجهاز الرئاسي في توفير "التوجيه للأمين فيما يتعلق بالتحضير لدورات الجهاز الرئاسي وسير عملها". وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مهام أخرى مفوضة بشكل صريح إلى مكتب الجهاز الرئاسي. وتحقيقا لهذا الغرض، عقد المكتب اجتماعات في مناسبات مختلفة وأجريت أيضا اتصالات من خلال تبادل البريد الإلكتروني. وانصب بشكل أساسي تركيز أعماله خلال فترة ما بين الدورات هذه على توفير التوجيه للأمانة فيما يتعلق بشؤون الإدارة والمسائل المتصلة بالميزانية قبل انعقاد الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي؛ واختيار مرشحين اثنين للمجلس التنفيذي للصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي؛ ودورة المشروع لفترة السنتين 2010-2011؛ والأعمال التحضيرية للدورة الرابعة للجهاز الرئاسي التي ستعقد في بالي (إندونيسيا) (14-18 مارس/آذار 2011). كما تم التشاور مع المكتب بشأن إعادة تعيين الأمين التنفيذي لمواصلة تقديم خدماته لولاية ثانية، وأعرب عن تأييده بالإجماع لهذا الشأن.

5- وعلاوة على ذلك، عقد المكتب أيضا اجتماعات مشتركة مع مكتب هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة) لتعزيز التعاون بين الجهازين وإعداد القرارات ذات الصلة المتخذة من قبل الجهاز الرئاسي والهيئة، وعلى

وجه الخصوص فيما يتعلق بتحديث خطة العمل العالمية ومعايير بنوك الجينات واتساق السياسات والتكامل بين عمل الهيئة والجهاز الرئاسي.

6- ونظرا إلى أن كل أعضاء المكتب حافظوا خلال هذه الفترة على اتصال وثيق بالأقاليم التابعين لها، فإن تقريره يعرض لمحة عامة عن أهم التطورات التي شهدتها فترة ما بين الدورات.

### ثانيا- تنفيذ برنامج العمل

7- تعيّن على الأمين التنفيذي خلال السنة الماضية اللجوء إلى الاقتراض من الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها لسد نقص جسيم في الميزانية الإدارية الأساسية. وأشار المكتب إلى ضرورة القيام بذلك في هذا الوقت، لكنه نصح بشدة بعدم الاستمرار في اعتماد هذه الممارسة نظرا إلى ضرورة تسديد الأموال المقترضة في وقت لاحق.

8- وشهدت السنة التالية تطورات إيجابية فيما يتعلق بالمساهمات في الميزانية الإدارية الأساسية، وتوقع البعض أيضا أن يستخدم جزء من مساهمتهم لتسديد القروض من الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها. ولكن هذه الممارسة ليست بالتأكيد ممارسة سليمة بالنسبة لتطور المعاهدة في المستقبل.

9- وإقرارا بالصعوبات التي يشهدها وضع التمويل، يتعين على الأمين التنفيذي مواصلة توخي الحذر في الإدارة وتحديد الأولويات بتوجيه من المكتب، ويتعين على الأطراف المتعاقدة أن تطابق القرارات المتعلقة بالسياسة العامة مع توافر التمويل المتوقع عندما يتعلق الأمر بوضع برنامج عمل المعاهدة في دورات الجهاز الرئاسي التابع لها، إلى جانب تكثيف جهودها لتقديم مساهماتها في الميزانية الإدارية الأساسية.

10- وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري أيضا إجراء تقييم موضوعي للولايات والحاجة إلى اللجان المخصصة حتى يتسنى إقامة أنجع نظام للعمل فيما بين الدورات وتقديم الدعم لما فيه مصلحة الأطراف المتعاقدة في المعاهدة.

### ثالثا- تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة

11- شارك المكتب بشكل وثيق في اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل بشأن عدد من القضايا، نظرا إلى أن فترة السنتين هذه تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لتطور صندوق اقتسام المنافع. كما أيدت اللجنة المكتب في المرحلة الأولى من عملية الاختيار للنداء إلى تقديم مقترحات للفترة 2010-2011.

12- ومن خلال التكاليف بالخدمات الاستشارية الخارجية، بدأ صندوق اقتسام المنافع في استقطاب قدر أكبر من الاهتمام وأعرب عدد من الجهات المانحة الهامة والشركاء المهمين عن اهتمامه.

13- وفي حين بيّن ذلك أن هناك فرصة واقعية لتطوير صندوق اقتسام المنافع، فإنه أظهر أيضا أنه لا يمكن إقامة علاقة بين الجهات المانحة والجهات المتلقية بطريقة تدريجية. فدورة المشروع تحتاج إلى تطوير هيكل مستقر يكون

تنفيذه موحدا. وفيما يتعلق بالعلاقة مع الجهات المانحة، من المسلم به بشكل واضح أن هذه العلاقة تعتمد على المشاركة الشخصية، لكننا بحاجة أيضا إلى أن نرقى إلى مستوى الحقائق، أي الموارد البشرية المحدودة، نظرا إلى أنه يتعذر على أمانة المعاهدة تنفيذ مهام وكالة مسؤولة عن التنفيذ بالإضافة إلى المهام المنوطة بها بالفعل. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تبرم المعاهدة اتفاقات علاقة مع الشركاء الذين يساعدون على إرساء أساس ثابت لتطوير دورة المشروع في المستقبل، وكذلك مع الشركاء الآخرين الذين يمكنهم دعم تنفيذ الدورة. وهو ما سيمكن من تحرير الموارد من أمانة المعاهدة والقيام بالدور التنسيقي المركزي الذي سيكون محوريا مع مشاركة جميع الشركاء.

14- وعلاوة على ذلك، تشمل استراتيجية التمويل مجالا أوسع من مجرد صندوق اقتسام المنافع. فالصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي يعتبر عنصرا أساسيا من استراتيجية التمويل، وإقرارا بذلك، بدأت أمانة المعاهدة والصندوق الاستئماني في التفكير في كيفية المضي قدما في التعاون على المستوى العملي، وذلك للتأكيد على ما تنطوي على شراكتها من طابع يتسم بالدعم المتبادل يوميا وعلى الأجل الطويل، خاصة وأنه يمكن للصندوق تقديم خبرات قيّمة ذات الصلة لتنفيذ دورة مشروع المعاهدة.

#### رابعاً- تنفيذ النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها

15- ومع دخول المعاهدة حيز النفاذ منذ ما يقرب من سبع سنوات، تتزايد قوة أداء النظام المتعدد الأطراف كل سنة. كما أن المسائل العملية أصبحت أكثر وضوحا مع تقدم عملية التنفيذ. وفي حين عملت اللجنة الاستشارية التقنية المختصة بشأن الاتفاق الموحد لنقل المواد والنظام المتعدد الأطراف جزئيا كوسيلة لمعالجة التنفيذ العملي، فإن هناك حاجة لتوفير آلية للأطراف المتعاقدة والمستخدمين الذين يسعون إلى الحصول على إجابات ومشورة بخصوص مسائل غير المسائل المعيارية. وهذا ليس بكل تأكيد مهمة سهلة، نظرا إلى أنه يتعين عادة إسداء المشورة، عند طلبها، في الوقت المناسب وبطريقة تحظى بالمشروعية، حيث أن ثمة حدود تقيّد العملية الحالية في فترة ما بين الدورات. كما يتعين عليها التمييز بوضوح بين القضايا السياسية والتقنية، خاصة وأن الجهاز الرئاسي هو المنتدى المختص لاتخاذ القرارات وإسداء التوجيه بشأن مسائل السياسة العامة المتصلة بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وهذا لا يمنع الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار أن بعض القرارات السياسية تتطلب أعمالا تحضيرية على المستوى التقني عندما يكون هناك تكليف من الجهاز الرئاسي.

#### خامسا- العلاقة مع اتفاقية التنوع البيولوجي

16- اعتمد المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في أكتوبر/تشرين الأول 2010، مجموعة من القرارات تتصل أيضا بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية). والأهم من ذلك، اعتمد مؤتمر الأطراف بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. ويمكن اعتبار اعتماد البروتوكول نجاحا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاعتراف بما تمثله المعاهدة الدولية. وينعكس هذا بالخصوص في القرار الذي اعتمد بموجبه البروتوكول والذي يصور نظام الحصول على المنافع وتقاسمها على أنه يتشكل من {اتفاقية التنوع البيولوجي والبروتوكول بشأن الحصول على الموارد الجينية

والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، فضلا عن الصكوك التكميلية، بما في ذلك المعاهدة الدولية ومبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها}. وعلاوة على ذلك، يقر البروتوكول بأنه، في الحالات التي ينطبق فيها نظام مخصص للحصول على المنافع وتقاسمها، في حالة المعاهدة الدولية، لا ينطبق البروتوكول ومن ثم يرسي المبدأ الأساسي الذي يتعين الآن أيضا ترجمته إلى تشريعات وطنية واشتراطات تنظيمية ستوضع في الأشهر والسنوات المقبلة لتنفيذ بروتوكول ناغويا. وهذا يشكل أيضا أساسا آخر لتعزيز التعاون المتناغم بين المعاهدة الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها، على صعيدي الأمانة والأطراف المتعاقدة.

#### سادساً- الخلاصة

17- سيكون أمام الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة مجموعة من القرارات الهامة التي يتعين عليه اتخاذها، فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه، لا سيما فيما يتصل بالقرارات النهائية الخاصة باستراتيجية التمويل، ولكن أيضا في المجالات التي ستكون حاسمة لتسهيل ما تبذله الأطراف المتعاقدة من جهود لتنفيذ المعاهدة والتي ستشكل الصورة الكاملة للنظام الدائري للمعاهدة. ويُتوقع أيضا من الجهاز الرئاسي، في هذه الدورة، إعمال لجنة الامتثال، كما هو منصوص عليه في المادة 21 من المعاهدة.

18- وفي الختام، يحدوني الأمل في أن تكون الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي دورة ناجحة وأن تتمكن من اتخاذ القرارات من شأنه أن تسمح بمواصلة تطوير المعاهدة وتحقيق المزيد من التقدم في عملية تنفيذها.